جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

بحث بعنوان

أثر محاربة الفساد الإدارى فى رفع كفاءة الأداء الحكومى

The effect of combating administrative corruption or enhancing the efficiency of governmental performance

إستيفاءاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى في التخطيط للتنمية المستدامة

مقدم من الباحث

عمر محمد هانىء

(محور التنمية الاقتصادية)

تحت إشراف

د. أحمد عاشور

٢٠٢٠/٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص البحث

يهدف البحث الى تحديد الإستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد الإدارى والمالى وتحديد دورها فى رفع كفاءة الأداء الحكومى وذلك من خلال تحديد أنماط الفساد الإدارى والمالى الأكثر شيوعاً، التعرف على دور الإستراتيجيات النظامية فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى، تحديد دور الإستراتيجيات الرقابية فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى، التعرف على فاعلية الإستراتيجيات القضائية فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى، وذلك من خلال أستخدام الأنظمة الحديثة للرقابة الألكترونية للتعرف على المعوقات التى تحد من فاعلية أستخدام الإتجاهات الحديثة لمكافحة الفساد الإدارى والمالى، أستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى توصلت نتائج الدراسة الى أن كفاءة الأداء الحكومى تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها، تعزيز جهود الإصلاح الإداري من خلال التغلب على جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلى مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين، وتحقيق متطلبات التنمية المصرية الشاملة، لتحقيق النهضة التنموية المأمولة ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، عبر إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء، توصى الدراسة بضرورة تطبيق ١٣ آلية لمكافحة الفساد الإداري، ومنها استصدار قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي بإرساء ثقافة حق المواطن في الوصول للمعلومات، وبناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية و الوضوح وتحمل المسئولية، تبسيط الإجراءات يسهم في مجابهة الفساد من خلال مواجهة ظاهرة تكدس المواطنين على منافذ الخدمات والمعاملات المطلوبة، والحد من التمسك بحرفية القوانين عند تطبيقها في الممارسات المختلفة للإدارة، فضلا عن سد الطرق الملتوية وغير المشروعة في إنجاز المعاملات الحكومية، والناتجة عن تكييف العاملين للوائح والإجراءات بما يتناسب مع تحقيق مصالحهم الشخصية البعيدة كل البعد عن المصلحة العامة، حيث أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها غياب معايير واضحة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، والتوظيف الحكومي، وسوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري، وغياب الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، حيث أن من أهم شروط إصلاح الجهاز الإداري المصري، تطبيق مدخل متكامل يعمل على مواجهة جميع المشكلات التي يعانيها الجهاز الإداري وبصورة مشتقة من السياسات والخطط التنموية.

Abstract

The research aims to define effective strategies to combat administrative and financial corruption and define its role in raising the efficiency of government performance, by identifying the most common administrative and financial corruption patterns, identifying the role of systemic strategies in combating administrative and financial corruption, defining the role of control strategies in combating administrative and financial corruption, identifying on the effectiveness of judicial strategies in combating administrative and financial corruption, through the use of modern electronic control systems to identify obstacles that limit the effectiveness of using modern trends to combat administrative corruption Financial, researcher used the descriptive analytical method .The results of the study concluded that the efficiency of government performance appears through confronting red tape and fighting corruption, through legislative, jurisprudential and judicial treatment and its consequences, enhancing administrative reform efforts by overcoming all the problems of the bureaucratic apparatus to return to its natural path in meeting the aspirations of citizens and achieving development requirements Comprehensive Egyptian, to achieve the desired development renaissance and to lift the suffering of the citizen when dealing with state agencies, by removing restrictions .Bureaucracy, mitigating office complications, and creating the appropriate administrative climate to accomplish comprehensive development plans and attracting both internal and external investments, the study recommends the necessity of implementing 13 mechanisms to combat administrative corruption, including issuing the law to circulate information, and changing the culture of secrecy in government work by establishing a culture of the citizen's right to access For information, building a new relationship between the citizen and the government is based on transparency, clarity and responsibility Simplification of procedures contributes to confronting corruption by facing the phenomenon of crowding citizens on the required service and transaction outlets, and limiting adherence to the lawfulness of laws when applying them in different management practices, as well as blocking illegal and twisted methods in completing government transactions, resulting from adapting workers to regulations and procedures including It is appropriate to achieve their personal interests that are far from the public interest, as the Egyptian administrative apparatus faces many challenges, including the absence of clear criteria for providing public services to citizens .Governmental employment, abuse of public office, widespread corruption, mediation, favoritism, the large number of legislations, amendments, conflicts, obsolescence, weak adherence to the legal frameworks regulating the administrative apparatus, and the absence of transparency in the rules governing government business, as one of the most important conditions for reforming the Egyptian administrative apparatus is the application An integrated approach that works to confront all the problems faced by the administrative apparatus and in a way derived from development policies and plans.

Key Words: combating administrative- corruption enhancing the efficiency - governmental performance.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول : خطة البحث	٦
المبحث الثانى : الدراسات السابقة	١١
المبحث الثالث : الجانب التطبيقى ومناقشة النتائج	١٩
المبحث الرابع : النتائج والتوصيات	٢٧
المبحث الخامس: المراجع والملاحق	٣١

المبحث الأول
خطة البحث

أثر محاربة الفساد الإدارى فى رفع كفاءة الأداء الحكومى

المقدمة:

إن اهتمام المجتمع الدولى بالفساد ليس ظاهرةً عابرةً فالواقع يبرهن على أن الفساد يعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكثيراً ما يترتب علية انتهاكات لحقوق الإنسان ولذلك يجب أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى التزاماً راسخاً بوضع حلول لهذه الآفة ، ويمكن تنفيذها لمعالجة قضايا المسألة والشفافية ويجب أن تشمل هذه الحلول إجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية ويهتم المجتمع الدولى بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح فى آن واحد، فالتعقيد هو أحد مبادىء الفساد مما يجعل التعاون والتنسيق الدولى من أحد الركائز الأساسية لنجاح وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تحسين النزاهة فى إدارة الحكم.

وتعد مجتمعات فى الدول النامية من أكثر دول العالم تأثيراً بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد الإدارى تكمن فى كونها لا يمكن إستئصالها والقضاء عليها من الجذور، بل تشير معظم الدراسات أنه من الممكن تقليل آثاره ومخاطره.

كما أن الحد من الفساد مسألة مهمة فى السياق الاجتماعي والسياسى، إذ يسبب الفساد أضراراً اقتصادية خطيرة تتعارض مع المنافسة العادلة، ويضعف الثقة فى سلامة وسير عمل الإدارة العامة، من أجل محاربة الفساد على كافة المستويات الإدارية، فمن المهم تعزيز دور كافة الأجهزة تجاه الأنشطة المختلفة المرتبطة والمتصلة بالفساد، مع التركيز على منع مثل هذه الأنشطة بالتدبير الوقائية، بما فى ذلك وضع آليات رقابة فعالة والتى تكون ضرورية لمواجهة العديد من العوامل التى تساهم فى الفساد.

وتختلف أنماط وأنواع الفساد من مجتمع لآخر وعلى مر الزمن، ولذلك يجب دراسة دور كل من أصحاب المصلحة فى المجتمعات النامية مثل السياسيين، الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية.

كما أنه يجب على استراتيجيات الإصلاح أن تأخذ فى الإعتبار السياقات الاقتصادية و القانونية والسياسية وذلك على نطاق واسع، وتحتاج فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد الى أن تكون متلائمة مع البيئة الاجتماعية التى يحدث فيها الفساد، حيث أن الفساد ظاهرة معقدة و تنطوى على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

فقد تكون ظاهرة الفساد ذات أسباب متعددة مثل عدم تفعيل القوانين وعبء الحياة الأجتماعية وعدم وجود نظم مراقبة فعالة، وبالتالى فإن معظم حالات الفساد لها تدعيات أهمها التأثير السلبى على سياسات وأهداف التنمية المستدمة، وبالتالى عدم تحقيق أهدافها، وتبديد الموارد والإمكانيات وتعتبر أحد أهم معوقات التقدم، وكذا التأثير السلبى على فعالية وكفاءة التنمية وبالتالى خلق حالة من القلق وعدم الرضا لدى قطاع كبير من المواطنين.

ومن أجل الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد تتطلب برامج الإصلاح الشامل دعم سياسى قوى، سياسات واستراتيجيات خاصة لتحديد المشكلة وأسبابها وعلاجها، وهذا يتطلب تعاون كل الأجهزة الإدارية بالدولة، ومشاركة المجتمع ومؤسساته وتعزيز المبادىء والقيم الأخلاقية فى الإدارة والمجتمع والاستفادة من التجارب الدولية، وهناك نوعان من الأطر البديلة التى هيمنت على البحث فى الفساد، أولاً الاقتصادية ويرتبط هذا المنظور بتأثير المصلحة الذاتية العقلانية والكفاءة والهياكل التنظيمية الرسمية فى شرح تطور صور وأشكال الفساد، حيث أن هذا النهج يوفر نتائج محددة فى مكافحة الفساد لأنها لا تشمل البنية المعرفية فى حين يركز الإطار الثانى على نطاق واسع على الثقافة والهياكل والإدراك.

مشكلة البحث: Research Problem

يعد الفساد الإدارى والمالى، من القضايا الشائكة فى أى مجتمع من المجتمعات، وأصبح هناك وعى لدى المجتمعات إلى خطورة هذه المشكلة وسنت القوانين والتشريعات من أجل مكافحتها، فقد استخدمت دول العالم سياسات واستراتيجيات متنوعة لمكافحة الفساد من ناحية الأنظمة والقوانين واللوائح، وتفعيل الدور الرقابى للهيئات التشريعية والرقابية وأستخدام التكنولوجيا فى مواجهة الفساد وتفعيل العقوبات الخاصة بعمليات الفساد فى الأجهزة الحكومية وتشير الدراسة الى أهمية مدى فاعلية السياسات و الإستراتيجيات الحديثة فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى ودورها فى تحسين الأداء الحكومى.

أهمية البحث: Research Importance

تبرز أهمية البحث الحالية فى معالجة متغيرين هما استراتيجيات مكافحة الفساد الإدارى والمالى، يمكن الأستفادة من هذا البحث من خلال ما سوف يوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإدارى والمالى والحد منهما، كذلك يفيد هذا البحث قطاعات مختلفة من المجتمع ووزارات وهيئة حكومية وذلك من خلال فاعلية مكافحة الفساد الإدارى والمالى وذلك لدراستها ولإيجاد الحلول المناسبة لها.

أهداف البحث: Objectives Research

يهدف البحث الى تحديد الاستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد الإدارى والمالى وتحديد دورها فى رفع كفاءة الأداء الحكومى وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

١- تحديد أنماط الفساد الإدارى والمالى الأكثر شيوعاً.
٢- التعرف على دور الاستراتيجيات النظاميه فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى.
٣- تحديد دور الإستراتيجيات الرقابية فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى.
٤- التعرف على فاعليه الاستراتيجيات القضائيه فى مكافحة الفساد الإدارى والمالى.
٥- التعرف على استخدام الأنظمة الحديثة للرقابة الإلكترونية.
٦- التعرف على المعوقات التى تحد من فاعلية استخدام الإتجاهات الحديثة لمكافحة الفساد الإدارى والمالى.

أدوات البحث: Research Tools

تم الاعتماد فى عملية جمع البيانات والمعلومات على الأدوات الآتية:

١- أدوات الإطار النظرى:

فى سبيل إثراء الجانب النظرى تم الإعتماد على إسهامات الكتاب والباحثين التى تم جمعها من المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية والكتب والمجلات والأطاريح والبحوث والدراسات العلمية وباللغتين العربية والأجنبية، وهى ذات صلة بموضوع البحث، فضلاً عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

٢- أدوات الإطار الميدانى:

تم الأعتماد فى تغطية الجانب الميدانى للبحث على عدد من الوسائل الضرورية فى جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الجانب وهى:

المقابلة الشخصية:

تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أفراد عينة البحث فى المؤسسات قيد الدراسة، لتوضيح فقرات الإستبيان وذلك لضمان الحصول على إجابات دقيقة وصحيحة وتعزيزاً لتلك الإجابات والنتائج.

إستمارة الإستبيان:

يعد الإستبيان المصدر الرئيسى للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة، وقد صممت لتغطى جميع متغيرات البحث، وقد روعى فى صياغة هذه الاستمارة البساطة والوضوح.

منهجية البحث:

حيث أعتمد الباحث على أستخدام المنهج الوصفى التحليلى فى الدراسة.

الحدود المكانية:

حيث أعتمد الباحث على جمع البيانات وتحليلها فى حدود محافظة القاهر.

خطة البحث:

وتضمن الأتى:

المبحث الأول : خطة البحث

المبحث الثانى : الدراسات السابقة

المبحث الثالث : الجانب التطبيقى

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات

المبحث الخامس: المراجع والملاحق

المبحث الثاني
الدراسات السابقة

أولاً :الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان المدخل القانونى للإصلاح الإدارى:

تهدف الدراسة إلى مكافحة الفساد الحكومي من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية، تعزيز جهود الإصلاح الإداري والتغلب علي جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلي مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تحقيق النهضة التنموية المأمولة ، ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، عبر إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق ١٣ آلية لمكافحة الفساد الإداري، ومنها استصدار قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي بإرساء ثقافة حق المواطن في الوصول للمعلومات، وبناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم علي الشفافية والوضوح وتحمل المسئولية، حيث أن تبسيط الإجراءات يسهم في مجابهة الفساد، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مواجهة ظاهرة تكدس المواطنين على منافذ الخدمات والمعاملات المطلوبة، والحد من التمسك بحرفية القوانين عند تطبيقها في الممارسات المختلفة للإدارة ، فضلًا عن سد الطرق الملتوية وغير المشروعة في إنجاز المعاملات الحكومية، والناتجة عن تكييف العاملين للوائح والإجراءات بما يتناسب مع تحقيق مصالحهم الشخصية البعيدة كل البعد عن المصلحة العامة، حيث أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة ، منها غياب معايير واضحة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين والتوظيف الحكومي سوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد والوساطة، المحسوبية، كثرة التشريعات وتعديلاتها ، تضاربها، تقادمها ، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري، وغياب الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، المركزية الشديدة داخل الأجهزة الحكومية سواء من حيث القرارات أو التمويل ، وسوء حالة الخدمات العامة، وضعف الكفاءات والقدرات البشرية ، وكثرة عدد الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والوحدات المحلية والمصالح، فضلًا عن غياب معايير إنشاء وتعديل الوحدات التنظيمية للدولة، وعدم وجود أهداف محددة لهذه الوحدات وتضارب الصلاحيات والمسئوليات، وضرورة صياغة مُدخل قانوني متكامل لإصلاح الجهاز الإداري المصري، ودمج جميع هذه الهيئات والأجهزة الرقابية المستقلة الحالية بداخله من خلال بناء شبكة إلكترونية متكاملة والتوعية المجتمعية بمخاطر الفساد وأضراره علي المواطن والدولة وتحفيز المواطنين علي

الإبلاغ عن وقائع الفساد، والاهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية داخل الوحدات الحكومية حيث أن استخدام تقنيات وتكنولوجيا المعلومات في مجال العمل الإداري يؤدى إلي تقليص المعاملات الورقية، وتحييد العنصر البشري من التعامل المباشر مع الجمهور، ويساعد ذلك في القضاء علي الفساد وتخفيف أعباء العمل الإداري، فضلًا عن تلبية المتطلبات المتزايدة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات العامة، من خلال تقصير المدة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة.[١]

دراسات حول دور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

تسعى مصر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠، ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وتؤمن مصر بأن القضاء على الفساد هو المفتاح السحرى لزيادة تدفق الاستثمارات ونجاح منظومة الإصلاح الاقتصادي، حيث نجحت الدولة المصرية فى مواجهة الفساد والتصدى له بشتى صوره، خلال الإستراتيجية الأولى، وهى الآن تبدأ الإستراتيجية الثانية بنجاح متواصل، وكانت مصر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وكانت سباقة في دعم أجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الفساد من خلال أجهزة النيابة العامة والجهاز المركزي للمحاسبات وأجهزة وزارة الداخلية ووحدة مكافحة غسيل الأموال ، بخلاف هيئة الرقابة الإدارية التي تمثل مصر في تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وانتهت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد المشكّلة بالقرار رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠، والمعدل بالقرار ٤٩٣ لسنة ٢٠١٤- من تنفيذ ما يقرب من ٩٩٪ من محاورها وأهدافها، حيث تمكنت هيئة الرقابة الإدارية من الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومى، وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين فيه، وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة، وتعزيز التعاون المحلى والإقليمى والدولى بجانب مشاركة منظمات المجتمع المدنى، وتأتى هذه الاستراتيجية تنفيذا للمادة ٢١٨ من الدستور التى تنص على أن: "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها بمكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون[٢].

---

[١] أحمد البرى (٢٠١٨) دراسة بعنوان المدخل القانونى للإصلاح الإدارى جريدة الاهرام ، ٦ ديسمبر ٢٠١٨، الرابط : http://www.ahram.org.eg/Index.aspx

٣ أحمد البرى ، دليل النجاح فى مكافحته جريدة الاهرام ، ٦ ديسمبر ٢٠١٨، الرابط :

http://www.ahram.org.eg/Index.aspx

أنجزت النيابة خلال عام ٢٠١٤ (١٤٨٨١٥) قضية من إجمالى القضايا التى كانت متداولة بالتحقيق وكانت القضايا التى تم إنجازها عام ٢٠١٣ (١٣٠٥٦٣) قضية بزيادة قدرها عدد (١٨٢٥٢) قضية ، كما أنجزت خلال عام ٢٠١٥ (١٥٣٧٦٣) قضية من إجمالى القضايا التى كانت متداولة بالتحقيق وكان عدد القضايا التى تم إنجازها عام ٢٠١٤ عدد (١٤٨٨١٥) قضية بزيادة قدرها (٤٩٤٨) قضية. وأنجزت خلال عام ٢٠١٦ (١٨٩١٥٦) قضية من إجمالى القضايا التى كانت متداولة بالتحقيق، وكانت القضايا التى تم إنجازها عام ٢٠١٥ (١٥٣٧٦٣) قضية بزيادة قدرها (٣٥٣٩٣) قضية [٣].

وقد مضت أربع سنوات منذ أن أطلقت مصر إستراتيجيتها الوطنية الأولي في اليوم العالمي لمكافحة الفساد ، حيث تضافرت جهود كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة مع جهات إنفاذ القانون من أجل تفعيل الإجراءات التنفيذية لتلك الاستراتيجية ، وتولت اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته مهمة متابعة تنفيذ الاستراتيجية كما تولت أمانتها الفنية مهمة رصد ومتابعة أفضل الممارسات الناجحة وكذلك الوقوف علي التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية في نسختها الأولي، وقد رسخت الاستراتيجية مبادئ المحاسبة والمساءلة دون أية مجاملة أو تمييز وعبرت في أهدافها وإجراءاتها التنفيذية عن رسالة قوية مفاداها أن محاربة الفساد والوقاية منه مسئولية مشتركة لكافة سلطات الدولة والمجتمع ، وأعلنت حق المواطن في التعرف علي النتائج والجهود المبذولة في تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها، وتؤكد الخطوات المتسارعة التى قطعتها هيئة الرقابة الإدارية والجهات المعنية أن مصر صارت واحدة من أكثر دول العالم مكافحة للفساد، والدليل هو النجاح الكبير فى التصدى له خلال المرحلة الأولى، والبدء فى المرحلة الثانية تمهيدا للقضاء عليه، إشادة دولية بالإستراتيجية المصرية لمكافحة الفساد، أشادت الأمم المتحدة بالجهد المصري المبذول في هذا الشأن حيث أدرجت الاستراتيجية الوطنية كإحدي أهم الممارسات الناجحة لمصر في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وعلي الرغم من النجاح الذي تحقق من جراء تطبيق الاستراتيجية الأولي إلا أن مصر أكدت التزامها بمواصلة الجهود من أجل الوصول إلي درجات أفضل في مجال الوقاية من الفساد ومستويات أعلي من النزاهة والشفافية، ترتكز رؤية الاستراتيجية علي مجتمع يدرك مخاطر الفساد ويرفضه بدعم من جهاز اداري يعلي قيم الشفافية والنزاهة ومشهود

---

[٣] عبد الله محمود ، ٣ محاور بتقرير النيابة الإدارية ضمن خطة مصر لمكافحة الفساد ونسبة الإنجاز ٩٢%، الرابط: https://www.youm7.com /

له بالكفاءة والفعالية، وتؤكد رسالة الاستراتيجية تحديد وتقييم مخاطر الفساد في مصر والعمل علي الوقاية منه ومكافحته من خلال وضع الأهداف والإجراءات التنفيذية والبرامج والآليات التي تكفل محاصرته وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة للفساد ودعم قدرات واستقلال أجهزة وهيئات منع الفساد والارتقاء بمستويات الشفافية والنزاهة في الدولة بإشراك كافة فئات المجتمع وبالتعاون مع الجهات المعنية المحلية والاقليمية والدولية تحقيقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ ، وتفعيلا للاتفاقيات الدولية والاقليمية المعنية بمكافحة الفساد خاصة الاتفاقية الأممية والعربية والافريقية، وقد أسفر التنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته والاستعانة بخبراء في مجال العلوم الاجتماعية وعلم الادارة عن وضع المقومات الأساسية للنسخة الثانية من الاستراتيجية العامة للدولة المصرية في هذا المجال، حيث تم إعدادها عقب دراسة التحديات التي أظهرتها استراتيجية ٢٠١٨/٢٠١٤ لتلافيها ، وبعد دراسة العديد من التجارب الدولية في سبل مكافحة الفساد وتحديد أنسب الطرق للتطبيق علي الحالة المصرية[٤].

تكون مدة الاستراتيجية ٤ سنوات تبدأ من يناير ٢٠١٩ حتي نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، ويتطلب تحقيق الأهداف والإجراءات المقترحة لمكافحة الفساد والحد من آثاره الكثير من الجهد من كافة أطراف منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته مما يتطلب تنفيذ تلك الجهود في إطار تكاملي بحيث تصبح أكثر قدرة علي مواجهة التحديات المختلفة التي قد تحول دون نجاحها[٥] .

انعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية:

وتهدف الدراسة الى القاء الضوء على أنعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية وتوصلت نتائج الدراسة الى أهمية ظاهرة الفساد الإداري على المجتمع العربي اذ اكدت الدراسة ان الفساد له أثر بالغ على ادخال القيم الشاذة كالنفعية والانتهازية وتغليب المصلحة الشخصية على الصالح العام وتخريب العلاقات الأجتماعية التي يمكن ان تهدد وتقضي على أسس ومعايير التماسك الأجتماعي ولايمكن تحجيم دور الفساد الإداري عبر تحميل الدولة المسؤولية الكاملة، اذ لابد أن تشترك في هذه العملية كل المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني لمكافحة هذه الافة الخطيرة، أهمية دور مؤسسات التعليم لخلق جيل مكتسب ثقافة مبنية على

[٤] إبراهيم قاسم - حازم عادل، تعرف على ٩ أهداف للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الرابط : https://www.youm7.com /

[٥] هشام عبد الحفيظ ، إطلاق المرحلة-الثانية لاستراتيجية مكافحة الفساد ، جريدة الجمهورية نقلا عن الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الادارية ، ١١ ديسمبر٢٠١٨ الرابط
algomhuria.net.eg/algomhuria/today//misc

الحقائق المتعلقة بأثار الفساد الإداري سيساهم بصورة او بأخرى لتحجيم إنتشار قيم الرشوة والإستيلاء على المال تحت مبررات غير موضوعية وغير أخلاقية، لايمكن أن تتم عملية مكافحة الفساد الإداري بدون مراقبة ومساءلة لأي موظف في الدولة مهما كانت درجته الوظيفية صغيرة أم كبيرة حتى تثبت صحة إتهامه بارتكاب مخالفات من شأنها ان تدخل في باب الفساد الحكومي، ضرورة تنظيم العلاقة بين القطاع الخاص وأجهزة الدولة من أجل سد أي ثغرة تشكل مكانا رخواً لنمو الفساد الاداري[٦].

دراسة بعنوان الفساد الاداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة:

تهدف الدراسة الى التعرف على مفهوم وأسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية في مؤسسات الدولة ووضع الحلول الممكنة والمستقبلية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والقيام بالإصلاحات الشاملة في مؤسسات الدولة مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد والنهوض بالمجتمع وجعله معافى من الآفات الخطيرة وتوصلت الدراسة الى ضعف الجهاز الرقابي وعدم توحيد المهام الأساسية له والتهاون مع المقصرين والتستر عليهم يسبب تفشي ظاهرة الفساد، حيث أن السبب الأساسي للقضاء على الفساد هو وضع حلول بصورة شاملة تتناول هكلية المؤسسات الحكومية وبنيتها والعنصر البشري وتنظيم أساليب العمل، أن الفساد الإداري والمالي يصبح عائقا أمام التنمية والإصلاحات الأقتصادية اذا أنتشر في القطاعات الحكومية والأهلية والتوافق المتكامل بين المؤسسة وموظفيها وبين القطاع الخاص ووجود الشعور الوطني سيحقق الإصلاح في عملية الفساد، تفعيل الإعلام والصحافة وتنظيم الاتصال بين الدوائر الرسمية يساعد في في نشر الأخلاقيات الوظيفية والثقافة الضريبية يكون سبباً في معالجة الفساد الاداري والمالي ، إتباع الوسائل العلمية المتقدمة لحفظ الوثائق يقلل من التلاعب حيث توصى الدراسة بتعاون الإدارة العليا والموظفين والتنسيق بين جميع الجهات المعنية في الدولة في مكافحة الفساد وبذل الجهود الكبيرة والتكاتف لمواجهتة والقضاء عليه لأنه مهمة وطنية مقدسة، تفعيل عمل هيئات الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية و تطبيق القانون للقضاء على التجاوزات الغير السليمة، التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والإنتاجية للموظفين وتحفيز الجيد منهم، والاهتمام بتتقارير الشفافية الدولية، تنفيذ عدد من أنظمة العمل الالكترونية التي تمكنها اعلى أكتشاف السلبيات والانحرافات في العمل، القيام على عدم تبلور

[٦] محمود يوسف (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أنعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٣٦.

ظاهرة الفساد الخطيرة التي يجعلها عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة، حرص الدول على محاربة الفساد الاداري والمالي لانه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب اعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران التقدم والرفاهية الاقتصادية، بالإضافة الى تفشي هذه ظاهرة يسبب عرقلة مسيرة تطور الدولة وعدم تحقيق الأهداف[٧].

دراسة بعنوان الفساد الإدارى فى المجتمعات النامية "الاسباب – المظاهر – العلاج " بالتطبيق على مصر:

تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء حول آليات مكافحة الفساد في الدول النامية وأستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى وتوصلت نتائج الدراسة الى أنه تواجه مؤسسة الرئاسة وما تتبناه من أحلام نهضوية واسعة، ووعود لن يرحمها الشعب إذا انحرفت عن مسار تحقيقها بجملة من التحديات، التى جاء بعضها إرثاً من النظام السياسي البائد، والبعض الآخر أفرزته أحداث ٢٥ يناير، وثورة ٣٠ يونيو، لتقف هذه التحديات برمتها حائلاً دون تحقيق الثورة لأهدافها المنشودة، وتحمل الشعب ولا يزال مغارمها، وتتحمل القيادة السياسية المنتخبة مسئولية الخلاص من الأزمة وتحقيق النهضة، التى لن تتحقق دون جهاز إداري مؤهل ومسئول قادر على تحقيقها والسؤال البديهي المطروح يتعلق بمدى إيمان الأجهزة الإدارية فى مصر بضرورة مكافحة الفساد بكافة صورة واشكاله وقد أسفرت دراسات التخلف منذ التسعينيات أن جهازنا الإداري معطوب وموصوم بالترهل والوهن والفساد لدرجة بلغت مطالب الإصلاح الإداري فيها ذروتها فالجهاز الإداري في أي دولة يمثل القاطرة التى تجر وراءها كافة بنيات المجتمع نحو التقدم والتطور، فما الذى أصاب الجهاز الإداري فى مصر ذلك الجهاز الذى أسهم فى إنشاء أول دولة مركزية فى تاريخ البشرية، ومنذ أن وَحَد مينا القطرين قبل أكثر من خمسة آلاف سنة مضت؟ هل يملك الرئيس وحكومته التكنوقراط رؤى لإصلاح جهاز إداري، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون، سوء استعمال السلطة والإسراف في استخدام المال العام و الانحرافات الجنائية[٨].

[٧] صالح عبد العال (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أثر تفشى ظاهرة الفساد داخل الدولة، جامعة المنوفية، ص١١٦.

[٨] حسين خلف موسى(٢٠٢٠) دراسة بعنوان" الفساد الإدارى فى المجتمعات النامية الأسباب، المظاهر، العلاج، ص٢٠:٢٨،١١.

ملخص عن رأى الباحث:

إن سياسات وأهداف التحول الرقمى والشمول المالى من العوامل الأساسية لكفاءة أداء الجهاز الإدارى بالدولة وذلك لتشجيع الاستثمار في الداخل والخارج، حيث أن التحول الرقمى يساهم في تقليص عدد الموظفين، مكافحة الروتين من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية، تعزيز جهود الإصلاح الإداري بهدف تحقيق متطلبات التنمية المصرية الشاملة، لتحقيق النهضة التنموية المأمولة ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة ، تغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي بإرساء ثقافة حق المواطن في الوصول للمعلومات، واختيار قناة للاتصال مناسبة تجمع بين المواطن والحكومة وتقوم على الشفافية و الوضوح وتحمل المسئولية، تبسيط الإجراءات ومواجهة ظاهرة تكدس المواطنين على منافذ الخدمات، والتوظيف الحكومي استغلال الوظيفة العامة وانتشار الوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري، وغياب الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية.

من أهم شروط إصلاح الجهاز الإداري المصري، تطبيق مدخل متكامل يعمل على مواجهة جميع المشكلات التي يعانيها الجهاز الإداري وبصورة مشتقة من السياسات والخطط التنموية، بحيث يتم تحديد القطاعات الأجدر بالتطوير، وأولويات هذا التطوير، واللوائح والقوانين المستهدفة فضلا عن ضرورة توافر الإرادة السياسية للتغلب على ما يواجه هذا التطبيق من تحديات، لا سّيما أن الفساد الإداري يمثل عقبة أمام تنفيذ برامج ومسارات الإصلاح الإداري، تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة مكافحة الفساد الاداري لأنة يشكل آفة خطيرة في جميع الميادين مما يؤدي إلى أهدار الموارد، إن الفساد الاداري له امتدادات طويلة في المجتمع المصرى، فهو ينتشرفي البنى التحتية في الدولة والمجتمع والجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع والتقدم الاقتصادي لذا يجب أن تعزز الحكومة المصرية من قدراتها من خلال الشفافية واصدار القوانين وتطبيقها على ارض الواقع حتى تتمكن من تحديد الفساد ومعالجته وفق القانون وبناء مجتمعاً سليماً معافى خالياً من الأمراض الاجتماعية الفساد الإداري لا يمكن أن يتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكليتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها حتى يساهم ذلك في رفع كفاءة الأداء الحكومي بجمهورية مصر العربية في ضوء سياسات وأهدف التنمية.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي ومناقشة النتائج

الجانب التطبيقى ومناقشة النتائج

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل **اثر محاربة الفساد الإدارى فى رفع كفاءة الأداء الحكومى** وذلك بمحافظة القاهرة وبالتطبيق على العاملين برئاسة مجلس الوزراء، حيث أن المنهج الوصفى التحليلى الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فى الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً فالتعبير الكيفى يصف خصائص الظاهرة بينما التعبير الكمى يعطى وصفاً رقمياً لمقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات إرتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى وأعتمدت الدراسة على البيانات التى تم جمعها من خلال الإستبانة (إستمارة إستقصاء)، المقابلات الشخصية، والملاحظة الشخصية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من بعض العاملين برئاسة مجلس الوزراء وعددهم كالتالى:

الوصف التفصيلى لمجتمع الدراسة:

م	مجتمع الدراسة	الجنس		العدد
		ذكور	إيناس	
١	بعض من العاملين برئاسة مجلس الوزراء	١٢٦	٩٤	٢٢٠
	الإجمالى	١٢٦	٩٤	٢٢٠

عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة شمول جميع العاملين برئاسة مجلس الوزراء تم أستخدام العينة العشوئية حيث يقدر عدد الإستمارات التى تم استخدامها فى الدراسة ٢٢٠ إستمارة حيث أنها شملت العاملين بالإدارة العليا، والوسطى، والموظفين، وبعد الإنتهاء من تحديد عينة الدراسة تم توزيعها على افراد العينة من كلا الجنسين بشكل تناسبى بواقع (١٢٦) إستبيان للذكور و(٩٤) إستبيان للإناث وقد تم إسترجاع جميع الإستبيانات وكانت نسبة إستجابة أفراد عينة الدراسة ١٠٠٪، أيضاً أعتمد الباحث فى إعداد الدراسة على المقابلات والملاحظة الشخصية، وفيما يلى الوصف التفصيلى للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة كما فى الجدول التالى:

أولاً: الخصائص الديمغرافية الخاصة بالعاملين بوزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية:

وفيما يلى الوصف التفصيلى للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك للعاملين بالشركة القومية للملاحة الجوية وذلك داخل محافظة القاهرة كما موضح بالجدول التالى :

مسلسل	الخصائص الديمغرافية	الجنس	التكرار	النسبة
(١)	النوع الأجتماعى	ذكر	١٢٦	٥٢٪
		إيناس	٩٤	٤٨٪
		المجموع	٢٢٠	
(٢)	السن	أقل من ٢٥ عاماً	١٩	٩٪
		من٢٥ الى ٣٠عاماً	٣٧	١٧٪
		من٣٠الى٤٠ عاماً	٩٦	٤٤٪
		من٣٥ الى ٤٠ عاماً	٤٧	٢١٪
		أكثر من ٤٠ عاماً	٢١	٩٪
		المجموع	٢٢٠	
(٣)	المستوى العلمى	دراسات عليا	٨	٤٪
		مؤهل عالى	١١٥	٥٢٪
		مؤهل فوق متوسط	٤٤	٢٠٪
		مؤهل متوسط	٥٣	٢٤٪
		المجموع	٢٢٠	
(٤)	الخبرات الوظيفية	أقل من ٥ سنوات	٦٨	٣١٪
		من ٥ الى ١٠ سنوات	٧٤	٣٤٪
		من ١٠ الى ١٥ سنة	٧٨	٣٥٪
		المجموع	٢٢٠	

يتبين من الجدول السابق:

ان نسبة (٤٤٪) فئة السن من ٣٠-٤٠ عاماً تحتل المرتبة الأولى وأن نسبة (٢١٪) فئة السن أقل من ٣٥ الى ٤٠ عاما تحتل المركز الثانى وأن نسبة (١٧٪) من ٢٥ الى ٣٠فى المرتبة الثالثة، ونسبة (٩٪) أقل من ٢٥ فى المرتبة الرابعة والخامسة أيضاً فئة أكثر من ٤٠ عاماً يدل ذلك على أن العاملين فى وزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية ما بين ٣٠و٤٠ عاماً وذلك يساهم فى إعداد صف إدارى ثانى لمواجهة التحديات التى تواجه أثرمكافحة الفساد الإدارى في دعم خطط التنمية المستدامة، كما بلغت نسبة العاملين الحاصلين على المؤهل العالى

(٥٢٪) فى المرتبة الأولى، والخبرات التدريبية نسبة اعلى مرتبة فى الخبرات الوظيفية (٣٤٪) من ٥ الى ١٠ سنوات.

تحليل استمارات الاستقصاء الخاصة بالعاملين بوزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية:

م	العبارات الخاصة بالاستمارة	البيان	أوافق بشدة	أوافق بشدة	الى حد ما	لا أوافق	لا أوفق بشدة	نسبة الموافقة
X1	أن كفاءة الأداء الحكومي تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها من جهود للإصلاح الإداري.	عدد	٨٧	٩٢	١٦	١٨	٧	٨٢٪
		٪	٤٠	٤٢	٧	٨	٣	
X2	إن سياسات وأهداف رفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم يساهم ذلك في تحقيق خطط التنمية المستدامة.	عدد	١١٦	٨٩	٠	٨	٧	٩٣٪
		٪	٥٣	٤٠	٠	٤	٣	
X3	قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي يساهم ذلك في بناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية و الوضوح وتحمل المسئولية.	عدد	٩٦	٨٨	٨	١٦	١٢	٨٤٪
		٪	٤٤	٤٠	٤	٧	٥	
X4	أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها سوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري.	عدد	١٢٠	٨٦	٠	٤	١٠	٩٤٪
		٪	٥٥	٣٩	٠	٢	٥	
X5	أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإدارى بالدولة منخفض، أن مستوى شيوع أنماط الفساد مرتفع، أن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإداري بالدولة عالي بدرجة كبيرة.	عدد	١٣٤	٥٦	١٦	٨	٦	٨٦٪
		٪	٦١	٢٥	٧	٤	٣	

X6	درجة الموافقة على متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة عالي جداً لذلك تحرص الدول على محاربة الفساد الاداري لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية.	عدد	٩٠	٧٩	١٨	١٦	١٧	٪٧٧
		٪	٤١	٣٦	٨	٧	٨	

الإحصاء الوصفي ونتائج التساؤلات لبعض من العاملين برئاسة مجلس الوزراء:

المتغير	المتوسط الحسابى	الأنحراف المعيارى	أكبر درجة	أقل درجة	الوسيط	نسبة الموافقة	الترتيب
X1	٤٤	٤٢	٩٢	٧	١٨	٪٨٢	(٥)
X2	٤٤	٥٤	١١٦	٠.٠٠٠	٨	٪٩٣	(٢)
X3	٤٤	٤٤	٩٦	٨	١٦	٪٨٤	(٤)
X4	٤٤	٥٥	١٢٠	٠.٠٠٠	١٠	٪٩٤	(١)
X5	٤٤	٥٤	١٣٤	٦	١٦	٪٨٦	(٣)
X6	٤٤	٣٧	٩٠	١٦	١٨	٪٧٧	(٦)

ويتضح من الجدول السابق:

أن كافة الإجراءات على درجة عالية من الأهمية وأن متوسط الاستجابات أعلى من القيمة المحايدة، وفى ضوء مقياس ليكرت الخماسى تراوح الانحراف المعياري بين ٥٥، ٣٧مما يعنى أن هذه الإجراءات قد نالت القبول والاستحسان من وجهة نظر عينة البحث وانها على درجة تكاد تكون متساوية من حيث الأهمية وقد جاءت هذه الإجراءات مرتبة وفقاً لأهميتها كما يلى:

حيث يأتى المتغير X4 فى المرتبة الأولى حيث ينص على أنه أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها سوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري، حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٤ ٪ والمتوسط الحسابى ٤٤ والانحراف المعياري ٥٥ و أكبر درجة فى الاستبيانات محل الدراسة ١٢٠وأقل

درجة٠.٠٠٠والوسيط ١٠ وهذا يعنى أن التحفيز وفقاً لممارسات إدارة الموارد البشرية يساهم فى تحريك أداء العاملين تجاه التميز وأن مساهمة العاملين فى دعم إتخاز القرارات الإدارية يعزز حالة من الرضاء الوظيفى لدى الرؤساء والمرؤسين وذلك بالشركة القومية للملاحة الجوية.

ويأتى المتغير X2 فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٣٪ ومتوسط حسابى (٤٤) وهذا يعنى ان النتائج متساوية ومتجانسة بين الإستبيانات الخاصة بالمتغير X4حيث ينص المتغير على أن إن سياسات وأهداف رفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم يساهم ذلك في تحقيق خطط التنمية المستدامة.

والمتغير X6 درجة الموافقة على متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة عالي جداً لذلك تحرص الدول على محاربة الفساد الاداري لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية، ويعتبر هذا المتغير فى المرتبة السادسة والأخيرة وبنسبة موافقة ٧٧ وانحراف معيارى ٣٧ومتوسط حسابى ٤٤ وسيط ١٨ وهذا يعنى أن هناك ارتباط بين هذا المتغير والمتغير X1 الذى ينص على أنه أن كفاءة الأداء الحكومي تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها من جهود للإصلاح الإداري، وبنسبة موافقة ٨٢٪ وانحراف معيارى ٤٢ ومتوسط حسابى ٤٤ ووسيط ١٨ وبلغت أكبر درجة ٩٢ واقل درجة ٧ وهذا دليل على أنه توجد علاقة بين الرفاهية الاقتصادية وبين مواجهة ومكافحة الفساد الإداري.

أيضاً هناك علاقة بين المتغير X5 والمتغير X3 حيث ينص المتغير X5 أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإداري بالدولة منخفض، أن مستوى شيوع أنماط الفساد مرتفع، أن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإداري بالدولة عالي بدرجة كبيرة، حيث بلغت نسبة الموافقة على هذا المتغير ٨٦٪ وانحراف معيارى ٥٤ ومتوسط حسابى ٤٤ حيث بلغت أكبر درجة ١٣٤ واقل درجة ٦ ووسيط ١٦ حيث ينص المتغير X3 قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي يساهم ذلك في بناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية و الوضوح وتحمل المسئولية، وذلك بنسبة موافقة ٨٤٪ وانحراف معيارى ٤٤ وهذا دليل على انه هناك علاقة بين التدريب وقياس الأثر

من التدريب وذلك لتقييم الأداء يساهم فى تحقيق التميز الإدارى برئاسة مجلس الوزراء والتنمية الاقتصادية، يقتضي الاتفاق في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها حتى ينحصر الجدل في إطاره الموضوعي، واستناداً إلى ذلك، فإنه يمكن تعريف الفساد لغةً واصطلاحاً، الفساد لغةً الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. فهو (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم الآية٤١) أو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص الآية٨٣) أو (عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) (سورة المائدة الآية٣٣) ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة، الفساد اصطلاحاً:- ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يمكن للفساد إن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق، (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرةً، إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة. إما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدياتها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي، إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب، فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤوليات وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس، إن الفساد له آلياته وآثاره ومضاعفاته التي تؤثر في نسيج

المجتمعات وسلوكيات الأفراد وطريقة أداء الاقتصاد وتعيد صياغة (نظام القيم)، آليات الفساد وأثرة على الجهاز الإدارى بالدولة، آلية دفع (الرشوة) و(العمولة) (المباشرة) إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته (الفساد الصغير) وهو مختلف تماماً عن ما يمكن تسميته بـ(الفساد الكبير) المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح، ويحدث مثل هذا الفساد الكبير عادةً على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة إن الأول يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى، عن الثاني أو يمكن أن تكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك. إذ عادةً ما يرتبط (الفساد السياسي) بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد، ومع تعدد التعاريف المتناولة لمفهوم الفساد، إلى أنه يمكن القول إن الإطار العام للفساد ينحصر في سوء استعمال السلطة أو الوظيفة العامة وتسخيرها لقاء مصالح ومنافع تتعلق بفرد أو بجماعة معينة، وتوصلت الدراسة من خلال جمع المعلومات الميدانية أن أنواع الفساد الإداري فساد دولي وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر ، ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً، فساد محلي وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية، أسباب الفساد الإداري والمالى، تتحكم الحكومة على معظم المشروعات والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية، بقاء القيادات لمدة طويلة في المؤسسات مما يؤدي إلى نمو شبكة المصالح والتحاي على دورات العمل، ضعف المساءلة العامة، طول دورات العمل وكثرة الإجراءات والمستندات المطلوبة وعدم وضوحها للمواطن، تدهور مستويات الأجور وغياب مبدئي الأمانة والشرف تلاشي الحدود بين الخطأ والصواب وخاصة في مراحل دورة العمل للحصول على الخدمة بحيث أن الكثير مما يعد إثماً ولا شرعية له أصبح مقنناً ومباحاً فالرشوة صارت إكرامية أو بدل انتقال، والسمسرة أصبحت استشارة وانتفاع الأبناء من وظائف الآباء ومراكزهم صار حقّاً، أما عن مظاهر انتشار الفساد المالي والإداري فهي، سوء استعمال السلطة، انتشار الرشوة والمحسوبية ، الاختلاس من المال العام، التسيب والإهمال الوظيفي واللامبالاة والتفريط في المصالح العامة.

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج

- توصلت نتائج الدراسة الى أن كفاءة الأداء الحكومى تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها، تعزيز جهود الإصلاح الإداري من خلال التغلب على جميع مشكلات الجهاز البيروقراطي ليعود إلى مساره الطبيعي في تلبية تطلعات المواطنين، وتحقيق متطلبات التنمية المصرية الشاملة، لتحقيق النهضة التنموية المأمولة ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، عبر إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء، كا توصى الدراسة بضرورة تطبيق ١٣ آلية لمكافحة الفساد الإداري.
- استصدار قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي بإرساء ثقافة حق المواطن في الوصول للمعلومات، وبناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية و الوضوح وتحمل المسئولية، تبسيط الإجراءات يسهم في مجابهة الفساد من خلال مواجهة ظاهرة تكدس المواطنين على منافذ الخدمات والمعاملات المطلوبة، والحد من التمسك بحرفية القوانين عند تطبيقها في الممارسات المختلفة للإدارة، فضلا عن سد الطرق الملتوية وغير المشروعة في إنجاز المعاملات الحكومية، والناتجة عن تكييف العاملين للوائح والإجراءات بما يتناسب مع تحقيق مصالحهم الشخصية البعيدة كل البعد عن المصلحة العامة.
- أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها غياب معايير واضحة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، والتوظيف الحكومي، وسوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري.
- وغياب الشفافية في القواعد المنظمة للأعمال الحكومية، حيث أن من أهم شروط إصلاح الجهاز الإداري المصري، تطبيق مدخل متكامل يعمل على مواجهة جميع المشكلات التي يعانيها الجهاز الإداري وبصورة مشتقة من السياسات والخطط التنموية، بحيث يتم تحديد القطاعات الأجدر بالتطوير، وأولويات هذا التطوير، واللوائح والقوانين المستهدفة، فضلا عن ضرورة توافر الإرادة السياسية للتغلب على ما يواجه هذا التطبيق من تحديات، لا سّيما أن الفساد الإداري يمثل عقبة أمام تنفيذ برامج ومسارات الإصلاح الإداري، لما يفرزه من انعكاسات خطيرة، وأضرار بالغة يصعب تجنبها أو السيطرة عليها.

- يلزم مكافحة الفساد الإدارى وذلك لتدعيم جهود الإصلاح، أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإدارى بالدولة منخفض، أن مستوى شيوع أنماط الفساد مرتفع، أن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإدارى بالدولة عالي بدرجة كبيرة.
- درجة الموافقة على متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة عالي جداً لذلك تحرص الدول على محاربة الفساد الاداري لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية.
- الفساد الإداري يسبب عرقلة مسيرة تطور الدولة وعدم تحقيق الأهداف، ان الفساد الاداري له امتدادات طويلة في المجتمع المصرى، فهو ينتشرفي البنى التحتية في الدولة والمجتمع والجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع والتقدم الاقتصادي لذا يجب أن تعزز الحكومة المصرية من قدراتها من خلال الشفافية واصدار القوانين وتطبيقها على ارض الواقع حتى تتمكن من تحديد الفساد ومعالجته وفق القانون وبناء مجتمعاً سليماً معافى خالياً من الأمراض الاجتماعية وإعادة الامورالى وضعها الصحيح ومواكبة عجلة تقدم الدول بكافة النواحي.
- أن محاربة الفساد الإداري لا يمكن أن يتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكليتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها حتى يساهم ذلك في رفع كفاءة الأداء الحكومى.
- ظهرت أهمية تعزيز قياس الأداء لتحسين الإنتاجية، لذلك تبنت الدول سياسة المحاسبة على أساس النتائج المتحققة من تلك المتفق عليها في اتفاقية الأداء، واتفاقية الأداء يتم بمقتضاها تحديد النتائج التي ترغب الدولة تحقيقها من كل جهاز . وفي ضوء ما يتحقق من نتائج تتم المساءلة الإدارية .
- على أنه يترك لرئيس كل جهاز رسم الاستراتيجيات التي سيتبعها في تحقيق النتائج المطلوبة منه ، ترتب على أسلوب المحاسبة والمساءلة طبقاً للنتائج ضرورة التخلص من الرقابة المركزية التفصيلية على النفقات التشغيلية ، والتخلص من وجود سقف للموظفين في الجهاز ، ومنح المسئولين صلاحيات كافية لاستثمار مواردهم في الميزانية بشرط ألا يتم تجاوز سقف الميزانية المحدد للجهاز، تبين أن تغيير ثقافة الجهاز للتركيز على تحقيق النتائج ليس بالأمر الهين ويحتاج وقتاً ليس بالقصير.

التوصيات

- توصى الدراسة أنه يتطلب تعزيز قدرة رؤساء الأجهزة في أداء مهام الجهاز وواجباته كما تبين ضرورة بناء نظام معلوماتي ، وتوفير تدريب لجميع فئات العاملين ، واستخدام تقارير عن المعلومات ، وقياس الأداء ، وتطبيق جوانب إصلاحية أخرى.
- توصى الدراسة أن التوجه نحو التركيز على النتائج يتطلب وجود جهة مركزية تعطى التوجيهات للأجهزة التنفيذية لكي تساعدها على التطبيق ، وعلى تقييم جوانب التطبيق لتحديد الصعوبات التي تواجه التطبيق والمنافع الناجمة عن الإصلاح من وجهة نظر مسئولي الأجهزة التنفيذية التي تطبق الإصلاح الإداري.
- توصى الدراسة منح المديرين التنفيذيين مرونة كافية في استغلال الموارد المتاحة لهم في الميزانية لتحقيق النتائج وقامت الدول بتسهيل إجراءات شئون الموظفين، وتحويل كثير من الصلاحيات ذات العلاقة بالتوظيف من الإدارات المركزية للتوظيف إلى الإدارات التنفيذية مثل إجراءات الترقية ، تصنيف الوظائف ، وتحديد الرواتب.
- توصى الدراسة بأن مطالبة هذه الأجهزة بإتباع الأساليب الحديثة في الإدارة لتعزيز جودة الإنتاجية، وانعكست هذه المرونة بشكل إيجابي على إيجاد حوافز لدى الجهاز لترشيد الإنفاق والاستغلال الأمثل للمصادر المتاحة له.
- توصى الدراسة أن الاستثمار في نظم المعلومات المختصة بجمع المعلومات وتحليلها ورفع تقارير توضح مستويات الأداء الحالية مقارنة بالمتوقع هو في غاية الأهمية . وخلصت التجارب إلى أهمية تدريب الموظفين للقيام بقياس الأداء وتحليل وتفسير المعلومات ذات العلاقة به.
- أن استثمار المرونة في الجوانب المالية والإدارية يعد سبباً رئيسياً لنجاح هذا النوع من الإصلاح ونتيجة لذلك تقرر أن تصبح مهمة الأجهزة الإشرافية المركزية هي القيام بتقديم العون والمساعدة في تطبيق الإصلاح وتدريب مسئولي الأجهزة على عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وقياس الأداء والمرونة في تنفيذ الميزانية . وأن تقوم هذه الأجهزة بتقييم التقدم في تحقيق أهداف الإصلاح في الأجهزة التنفيذية.
- توصى الدراسة بأهمية التعامل الجيد مع مقاييس الأداء بغرض التأكد من أنها تنطلق من أهداف البرنامج ، تعكس قدرة المسئولين في التأثير المباشر على النتائج المستهدفة وأثرها على المستفيد تعطي دوراً لمديري البرامج والمسئولين عن تحقيق النتائج في تصميم مقاييس الأداء لبرامجهم ، تشمل النوعية والكمية والكفاءة والفاعلية.

المبحث الخامس

المراجع والملاحق

المراجع

- عبد الله محمود ، ٣ محاور بتقرير النيابة الإدارية ضمن خطة مصر لمكافحة الفساد ونسبة الإنجاز ٩٢%، اليوم السابع ،١٢ مارس ٢٠١٨ ، الرابط: / https://www.youm7.com
- إبراهيم قاسم - حازم عادل، تعرف على ٩ أهداف للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، اليوم السابع ، الإثنين، ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ ، الرابط : / https://www.youm7.com
- هشام عبد الحفيظ ، إطلاق المرحلة-الثانية لاستراتيجية مكافحة الفساد ، جريدة الجمهورية نقلا عن الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الادارية ، ١١ ديسمبر٢٠١٨ الرابط algomhuria.net.eg/algomhuria/today//misc
- عبد العال ابوبكر (٢٠١٩) رسالة ماجستير بعنوان أثر الفساد الإدارى على أبعاد التنمية المستدامة، جامعة حلوان ص٩٨.
- أحمد البرى ، دليل النجاح فى مكافحته جريدة الاهرام ، ٦ ديسمبر ٢٠١٨، الرابط : http://www.ahram.org.eg/Index.aspx.
- محمود يوسف (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أنعكاسات العامل الدولى على الفساد فى المنطقة العربية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٣٦.
- صالح عبد العال (٢٠١٩) رسالة دكتوراه بعنوان أثر تفشى ظاهرة الفساد داخل الدولة، جامعة المنوفية، ص١١٦.
- حسين خلف موسى (٢٠٢٠) دراسة بعنوان الفساد الإدارى فى المجتمعات النامية الأسباب، المظاهر، العلاج.

الملاحق

الملاحق

استمارة استقصاء لبعض العاملين برئاسة مجلس الوزراء

هذه مشاركة بحثية تعليمية إستيفاءاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى فى التخطيط والتنمية المستدامة محور التنمية الأقتصادية بعنوان " أثر محاربة الفساد الإدارى في رفع كفاءة الأداء الحكومى " لذلك نرجوا من سيادتكم التكرم بوضع علامة صح ✓ أمام أحد الخيارات التي تعبر عن رأيك وذلك بعد إستكمال المعلومات الديمغرافية.

أولاً:المعلومات الديمغرافية:

يرجى إستكمال البيانات الشخصية الخاصة بسيادتكم وذلك من خلال إختيار الرد المناسب على كل من النقاط التالية:

المستوى الإدارى:

- إدارة عليا
- إدارة وسطى
- موظفين

الجنس:

- ذكر
- انثى

السن:

- أقل من ٢٥ عاماً
- من ٢٥الى ٣٠ عاماً
- من ٣٠الى ٣٥ عاماً
- من ٣٥ الى٤٠ عاماً
- اكثر من ٤٠ عاماً

سنوات الخبرة:

- أقل من ٥ سنوات
- من ٥ الى ١٠ سنوات
- من ١٠ الى ١٥ سنوات

- أكثر من ١٥ ســنة

الحالة الاجتماعية:

- أعزب
- متزوج
- غير ذلك
- أوفق بشدة

أرجو من سيادتكم اختيار الرد المناسب على الجمل الأتية:

أن كفاءة الأداء الحكومي تظهر من خلال مواجهة الروتين ومكافحة الفساد، من خلال المعالجة التشريعية والفقهية والقضائية وما يترتب عليها من جهود للإصلاح الإداري.

- اوافق
- اوافق بشدة
- الى حد ما
- لا اوافق
- لا اوافق بشدة

إن سياسات وأهداف رفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة، إزالة القيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية، وتهيئة المناخ الإداري الملائم يساهم ذلك في تحقيق خطط التنمية المستدامة.

- اوافق
- اوافق بشدة
- الى حد ما
- لا اوافق
- لا اوافق بشدة

قانون تداول المعلومات، وتغيير ثقافة السرية في العمل الحكومي يساهم ذلك في بناء علاقة جديدة بين المواطن والحكومة تقوم على الشفافية و الوضوح وتحمل المسئولية.

- اوافق
- اوافق بشدة
- الى حد ما
- لا اوافق
- لا اوافق بشدة

أن الجهاز الإداري المصري يواجه تحديات كثيرة، منها سوء استغلال الوظيفة العامة وانتشار الفساد، والوساطة، والمحسوبية، وكثرة التشريعات، وتعديلاتها، وتضاربها، وتقادمها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الإداري.

- اوافق
- اوافق بشدة
- الى حد ما
- لا اوافق
- لا اوافق بشدة

أن مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في الجهاز الإدارى بالدولة منخفض، أن مستوى شيوع أنماط الفساد مرتفع، أن مستوى معوقات تطبيق الشفافية الإدارية والمسائلة بالجهاز الإداري بالدولة عالي بدرجة كبيرة.

- اوافق
- اوافق بشدة
- الى حد ما
- لا اوافق
- لا اوافق بشدة

درجة الموافقة على متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والمساءلة للحد من الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة عالي جداً لذلك تحرص الدول على محاربة الفساد الاداري لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية.

- اوافق
- اوافق بشدة
- الى حد ما
- لا اوافق
- لا اوافق بشدة